

المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)



سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025 هـ

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبومدين

أ.د. الطيب محمد القبي

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025 م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 290 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 5-65-891-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. سعاد عياش علي معرف

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمود جمعة المجدوب

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. مصباح مفتاح الدليو	أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عبدالباسط اهلal الدبار
علي مصطفى مكادة	سفيان سالم الشعالي
خالد جمعة مهلهل	خالد محمد درياق

المحتويات

الصفحة	العنوان
3	كلمة رئيس الجامعة أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
4	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
5	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
6	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. سعاد عياش علي امعرف
34 - 7	أثر التحول الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي دراسة ميدانية في مكتب مصلحة ضرائب مصراتة أ. سرور بشير علي الطويل أ. امباركة محمد سالم محمد
48 - 35	تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980 - 2020) أ. حليلة لزهة السماع
78 - 49	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي/ دراسة ميدانية د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي
102 - 79	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية الليبية دراسة حالة: إدارة الضرائب بمدينة زليتن ومسلاتة د. ناصر ميلاد بن يونس د. عبد الفتاح محمد كرزيمه
126 - 103	تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الضريبية دراسة حالة - الإدارة الرئيسية بمصلحة الضرائب الليبية أ. عبد السلام محمد عبد الكريم

المحتويات

الصفحة	العنوان
154-127	مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب
180-155	دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية أ. نحوي رمضان خليفة اعبوده أ. ليلى مولود أحمد الكار
208-181	أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا، دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 – 2023 أ.د. أكرم علي محمد زويي أ. ملاك عاشور أمينسي العديلي أ. وردة نصر فرج صداقة
228-209	الثبات التشريعي للضريبة في ليبيا ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أ. خليفة محمد علي إمطير أ. الصديق محمد علي القبي
252-229	الإيرادات الضريبية وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 – 2024) د. سعاد عياش علي امعرف د. أبو القاسم محمود أبو ستالة
288-253	الاستقامة التنظيمية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية دراسة ميدانية على الموظفين في إدارتي مصلحة الضرائب دونة والجبل الأخضر أ.د. وائل محمد جبريل أ. خالد حسين دخيل
318-289	الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م – 2024م. د. خالد عبد الواحد النخاط علي سعد البرداح
340-319	تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا د. صقر حمد الجلياني أ. د عبد العزيز علي صداقة د. أحمد نصيب الصويديق
360-341	قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023) د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيصاص د. عبد الله رجب الفاضلي د. جمعة فرحات عقيل

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام،
وبمجال الدراسات الاقتصادية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد
تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الرابع، والذي يهدف إلى تقييم وإصلاح نظام الضرائب في
ليبيا ..

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء
القطاعات الانتاجية والخدمية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في
فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث
العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين أيديكم هذا الإصدار العلمي الذي يؤثّق أعمال المؤتمر العلمي الذي نظّمته كلية الاقتصاد بجامعة سرت تحت عنوان: “النظام الضريبي في ليبيا: تقييم وإصلاح”، والذي يُمثّل ثمرة جهد أكاديمي مشترك ساهم فيه نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية، وجاء هذا المؤتمر استجابةً لحاجة ملحة لتقييم واقع النظام الضريبي في ليبيا، واستشراف سبل إصلاحه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. وناقشت الأوراق العلمية المقدمة طيفاً واسعاً من القضايا، من بينها فعالية السياسات الضريبية، وسبل تحسين الامتثال الضريبي، والعدالة في توزيع العبء الضريبي، ودور التكنولوجيا في تحديث الإدارة الضريبية. وإصدار هذا الكتاب لا يُمثّل فقط توثيقاً علمياً لأعمال المؤتمر، بل يُعدّ مرجعاً مهماً لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي يُسهم في تعزيز الحوار الوطني حول أحد أهم مكونات السياسة المالية في الدولة. ونتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين المشاركين، وللجنة العلمية والتحضيرية، ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث العلمي، ونأمل أن يشكّل هذا العمل خطوة فعّالة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة في ليبيا.

وفقنا الله جميعاً لِمَا فيه خير جامعتنا ووطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
تحية طيبة وبعد ..

تشرفت كلية الاقتصاد بكافة مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب باعتراز كبير أن أقامت مؤتمرها العلمي الدولي الرابع في 17-05-2025م إذ احتضن هذا المؤتمر نخبة من البحوث والخبراء في المجال الضريبي والمجالات المرتبطة به. وانطلاقاً من الدور المنوط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات والنشاطات العلمية وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال ودعمًا للبيئة المجتمعية تعلن الكلية عن افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والموسم بعنوان:

النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)

حيث انبثقت فكرة هذا المؤتمر من الواقع الذي نعايشه منذ سنوات والمستمر إلى يومنا هذا والمتعلق بالنظام الضريبي، والذي يُعدّ من القطاعات المهمة للدول، وكذلك التغييرات والأزمات والقوانين المنظّمة للعمل الضريبي.

وأخيرًا يسرني في هذه اللحظات أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في سبيل أن يظهر هذا المؤتمر بالشكل اللائق والمشرف.

وختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي الباحثين كل باسمه وصفته من كل المدن والجامعات الليبية، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي مفتاح التائب

عميد كلية الاقتصاد ورئيس المؤتمر

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تظل قضية الإصلاح الضريبي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ليبيا، حيث يواجه النظام الضريبي تحديات معقدة تتطلب تقييماً شاملاً وإصلاحاً مستداماً يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويأتي انعقاد المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد تحت شعار "تقييم وإصلاح" ليكون منصة علمية رصينة تجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين، بهدف تحليل واقع النظام الضريبي الليبي واستشراف آفاق تطويره بما يتماشى مع المستحدثات الإقليمية والدولية. فهذا المؤتمر يمثل فرصة مهمة لمناقشة الرؤى المستقبلية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصت اللجنة العلمية على انتقاء أوراق بحثية تتميز بالدقة الأكاديمية والموضوعية العلمية، حيث تناول القضايا الجوهرية المرتبطة بالنظام الضريبي، وتسلط الضوء على الحلول المبتكرة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها لإصلاح المنظومة الضريبية الليبية. فالنظام الضريبي لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات فحسب، بل يُعدّ أحد الدعائم الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية، ويشكل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

وإننا على يقين أنّ النقاشات العلمية والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر ستسهم في صياغة خارطة طريق واضحة للإصلاح الضريبي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعزز من كفاءة النظام وشفافيته، وتدعم بيئة الأعمال، وتحقق العدالة الضريبية المنشودة.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي، ولكافة الباحثين المشاركين في إثراء النقاش العلمي بجهودهم وأفكارهم القيمة. ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق أهداف هذا المؤتمر، وأن يكون محطة انطلاق نحو بناء نظام ضريبي عصري يسهم في نهضة ليبيا الاقتصادية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي / دراسة ميدانية

أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي

باحث أكاديمي، موظف بمصلحة الضرائب بنغازي

د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح

أستاذ المحاسبة المشارك، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

nkhalil2345@gmail.com

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي، ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، واستخدام أسلوب المسح من خلال استمارة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة من عينة تمثلت في موظفي مصلحة الضرائب في مدينة بنغازي، وبلغ عددها (91) مفردة، وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS الإصدار رقم 26، وتوصلت نتائج البحث إلى أنّ هناك دور للتحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية، وقدم البحث العديد من التوصيات من أهمها: تطوير الإدارة الضريبية من خلال تطوير نظم المعلومات الإلكترونية، والاهتمام بالبنية التحتية لنظم المعلومات الإلكترونية، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في رقمنة الخدمات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، التهرب الضريبي، الإيرادات الضريبية.

The Role of Digital Transformation as a Mechanism for Reducing Tax Evasion and Increase Tax Revenues: A Field Study from the Perspective of Tax Authority employees in Benghazi

Fatimah Miftah Khaleel Alfalah

Full Professor of Accounting Economics , Department of Accounting
University of Benghazi
nkhalil2345@gmail.com

Nasser Amrajaa Adrees

Academic Researcher
Faculty of Benghazi Tax Authority

Abstract

The research aimed to identify the role of digital transformation as a mechanism to reduce tax evasion and increase tax revenues in the Tax Authority in Benghazi. To achieve the research objective, the inductive and deductive approach was relied upon, and the survey method was used through a questionnaire to collect the necessary data from a sample represented by the employees of the Tax Authority in Benghazi, whose number reached (91) individuals. The collected data was analyzed using SPSS version 26, and the research results concluded that there is a role for digital transformation in reducing tax evasion and increasing tax revenues. The research presented many recommendations, the most important of which are: developing tax administration through developing electronic information systems, paying attention to the infrastructure of electronic information systems, and the need to benefiting from the experiences of other countries in digitizing tax services.

Keywords: digital transformation, tax evasion, tax revenue.

1. المقدمة:

تُعدّ الإيرادات الضريبية من الموارد المهمة وإحدى دعائم تمويل الخزنة العامة للدولة، من أجل تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأهمية الضرائب اهتمت العديد من الدول - خاصة تلك التي يكون اعتمادها الأكبر على أموال الضرائب - بتطوير نظامها الضريبي بإصدار العديد من القوانين واللوائح مثل: إصدار الأنظمة الضريبية، وإصدار قانون الضرائب الموحد بهدف تبسيط إجراءات ربط تحصيل الضرائب، ومنعاً لتعدد الإجراءات وازدواجية العمل الضريبي، كي تتمكن من جباية الضرائب بكفاءة من المكلفين بالضريبة، سواء المشروعات العامة أو الخاصة.

وعلى الرغم من تلك المحاولات لإصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية في العديد من الدول ومن بينها الدول العربية مثل مصر وتونس والأردن وغيرها إلا أنّ الإحصائيات تشير إلى أنّ هناك ضعف في الإيرادات الضريبية على مستوى الدول العربية، حيث لم تتعدّ نسبة الإيرادات الضريبية على مستوى الدول العربية والتي من بينها ليبيا 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 (عبد المنعم، والفران، 2021)، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 15% وفقاً لبيانات البنك الدولي، وأرجعت بعض الدراسات (عبد المنعم، والفران، 2021؛ عبد القادر، 2019) أسباب ضعف الإيرادات الضريبية إلى انخفاض كفاءة التحصيل الضريبي، التي سجلت مستويات متواضعة نسبياً، حيث بلغ متوسطها 54% على مستوى الدول العربية، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التهرب الضريبي (Tax Evasion).

تُعدّ ظاهرة التهرب الضريبي جزءاً من الاحتيال المالي، والذي بدوره يُعدّ جريمة أصيلة في معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ويعزى التهرب الضريبي لعدة أسباب منها: ارتفاع معدلات الضريبة، والقصور في التشريعات الضريبية وعدم تحديثها بصورة دورية - كما هو الحال في الدولة الليبية - وضعف الجهاز الإداري، وقلة الوعي الضريبي لدى الممولين، وانعدام الثقة بين الممولين والدولة، وتدني جودة التحاسب الضريبي (العربي، وعبيد، 2017؛ الدمرdash، 2024)، وهذا ما جعل هذه الظاهرة تتسع وتتفاقم، الأمر الذي أثر سلباً على حقوق الخزنة العامة، كما يؤدي إلى حدوث عجز بها، وبالتالي عجز الدولة عن القيام بواجباتها الوطنية تجاه المجتمع في مجالات التعليم والصحة وغيرها. لذلك تحاول مختلف الدول

جاهدة للقضاء على تلك الظاهرة، سواء بإصدار تشريعات صارمة، أو بتخفيض أسعار الشرائح أو زيادة الإعفاءات، أو من خلال محاولة نشر الوعي الضريبي بين الممولين فيقل حجم التهرب الضريبي (أبو العينين، 2023؛ الدمرداش، 2024)

أما التجارب العالمية في مجال الإصلاح الضريبي فأشارت أنّ أنجع الطرق لإصلاح النظام الضريبي في أي دولة، هو تطبيق التحول الرقمي Digital Transformation ورقمنة التحصيل الضريبي بالتحول للنظم الإلكترونية المرقمنة مثل: نظام الإقرار الإلكتروني، ونظام السداد الإلكتروني، ونظام الفاتورة الإلكترونية، كونه يلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام، فمكنت تلك النظم المرقمنة الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح المشروعات، وحركة مبيعات السلع والخدمات، بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية، وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونياً (عبد المنعم، والفران، 2021: 5).

2. مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية الضرائب كمورد للإيرادات المالية، واعتبارها إيراد سيادي وأداة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الليبية، إلا أنّ نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج الإجمالي المحلي لا تتعدى 0.5% مقارنة بنسبة الإيرادات النفطية التي تبلغ 70% من الناتج الإجمالي المحلي (القمودي، 2023: 7)، وأرجع القمودي ذلك التدني في نسبة الإيرادات الضريبية إلى عدة أسباب من أهمها ضعف التحصيل الضريبي الناجم عن عدم استتباب الأمن، واستثناء الفساد في كافة المناحي الاقتصادية في ليبيا والذي أدى إلى ظهور ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي فقدان الموازنة العامة للدولة لمصدر مهم من مصادر تمويلها، الأمر الذي ينتج عنه عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه احتياجات المجتمع من التعليم والصحة وغيرها.

لذا اقترحت العديد من الدراسات (الميهي، وآخرون 2022؛ الدمرداش، 2024؛ عباس، 2024، محمود، 2024؛ الصبيحي 2022؛ إبراهيم، 2021؛ yamen, et al., 2023) ضرورة تطبيق تقنيات التحول الرقمي في المجال الضريبي (الإقرار الإلكتروني، والسداد الإلكتروني، والفاتورة الإلكترونية) كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة حصيلة

الإيرادات الضريبية.

وفي 8 /فبراير/ 2022 أعلنت مصلحة الضرائب (متاح على الموقع Lana.gov.ly) في ليبيا تدشين مشروع تبني التحول الرقمي الاستراتيجي لتطوير الأداء الضريبي، ورفع كفاءة العمل داخل مصلحة الضرائب، لتحقيق السرعة في الأداء، ولتوحيد الإجراءات لمكافحة التهرب الضريبي وتعظيم الإيرادات وتوجيه الاقتصاد.

لذا فإنّ مشكلة البحث تتمثّل في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي:

"ما دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية."

3. أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الهدف الرئيس المتمثّل في التعرف على دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية، ولتحقيق هذا الهدف تمّ صياغة الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على مفهوم التحول الرقمي وتقنياته في المجال الضريبي.
- التعرف على ظاهرة التهرب الضريبي وأسبابها وسبل الحد منها.
- التعرف على دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي.
- التعرف على دور التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية.

4. أهمية البحث:

- الأهمية العلمية: تتمثّل الأهمية العلمية للبحث في كونه من البحوث النادرة في البيئة الليبية التي تناولت المجال الضريبي، ويبحث في كيفية الحد من التهرب الضريبي وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، من خلال تبني تقنيات التحول الرقمي، والاستفادة من رقمنة الإدارة الضريبية.

- الأهمية العملية: تتمثّل الأهمية العملية للبحث في تطبيقه على مصلحة الضرائب في مدينة بنغازي لدراسة وتحليل وجهة نظر الموظفين في تطبيق تقنيات التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

- بالإضافة إلى محاولة تقديم توصيات تكون مفيدة لمتخذي القرار في مصلحة الضرائب من أجل رفع كفاءة الأداء الضريبي فيما يتعلق بجباية الضرائب والحد من التهرب الضريبي.

5. الدراسات السابقة:

في هذه الجزئية يتم استعراض الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع البحث.

- دراسة (إبراهيم، 2021) استهدفت دراسة التحول الرقمي وإشكالية فرض ضريبة على المعاملات الرقمية، وسبل الحد من التحديات التي تعوق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر، بالإضافة إلى دراسة تجارب بعض الدول الأخرى (فرنسا - إيطاليا - المملكة المتحدة) في هذا المجال، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ هناك خطر تآكل القاعدة الضريبية الوطنية في ظل تزايد الاقتصاد الرقمي، كما أوضحت النتائج أنّ التشريعات الضريبية في مصر غير ملائمة للتحولات العميقة في المعاملات المالية، وأوصت بضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، والمساهمة مع المنظّمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبي دولي ملائم للتحولات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي.

- دراسة (الميهي، وآخرون، 2022) استهدفت دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي بتطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني على تحسين المنظومة الضريبية، والمتمثلة في زيادة الإيرادات الضريبية، وزيادة الامتثال الضريبي من قبل الممولين، والحد من ممارسات التهرب الضريبي تحقيقاً لرؤية مصر 2030، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حتمية إصلاح النظام الضريبي المصري وتحسينه، وذلك بالاستفادة من تقنيات التحول الرقمي المتمثلة في الفحص الضريبي الإلكتروني الذي من أهم متطلبات تطبيقه تبسيط إجراءات الدفع والتحصيل الإلكتروني، وحماية قواعد البيانات، وتوافر تشريعات وقوانين تحث على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين، ووجود فاحصين أكفاء قادرين على التعامل مع برامج الفحص الضريبي الإلكتروني، والتحديث المستمر لبرامج الفحص والتدقيق الإلكتروني لمواكبة التطورات التكنولوجية.

- دراسة (الصبيحي، 2022) استهدفت إبراز أهمية استخدام التحول الرقمي ودوره في الحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى بيان المزايا والتحديات المتوقع حدوثها من استخدام التقنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على تحليل أدبيات مهنة المحاسبة الضريبية ومراجعة الحسابات من كتب ودراسات سابقة متعلقة بالموضوع، لمعرفة مدى إمكانية

الاستفادة من تجارب الآخرين في ذات المجال، وكذلك معرفة المزايا والتحديات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج من أهمها: يُعَدُّ التحول الرقمي وسيلة معاصرة للحد من التهَرَّب الضريبي، والمخاطر المرتبطة ببيئة الأعمال، أيضاً تؤدي قدرة المستخدمين وكفاءتهم الوظيفية في استخدام الرقمنة إلى تعزيز الثقافة الضريبية لدى الممولين، وكذلك المساهمة في تحقيق نوع من العدالة الضريبية، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الممولين بتوظيف المختصين محاسبياً في العمل لديهم وذلك من أجل الاحتساب والمطابقة الضريبية، بالإضافة إلى اعتماد بيئة مناسبة ومتطورة تكون ذات فائدة للممولين وإدارة الضريبة.

- دراسة (حسن، 2023) هدفت إلى التعرف على أثر التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية على حجم الإيرادات الضريبية من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية داخل مصلحة الضرائب بالقاهرة وزيادة حجم الإيرادات الضريبية، وأوصت بضرورة الاهتمام من قِبل إدارة مصلحة الضرائب بإتمام عملية التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الراهنة داخل المصلحة لِمَا لها من أثر مهم في الحد من التهرب الضريبي، وتعزيز الإيرادات الضريبية.

- دراسة (Yamen, et al.,2023) حيث استهدفت التعرف على أثر تبني الرقمنة على التهرب الضريبي، واستخدمت الدراسة مؤشر تبني الرقمنة للبنك الدولي لقياس مستوى تبني الرقمنة، وذلك من خلال اختبار الاقتصاد الموازي Shadow Economy كمثال للتهرب الضريب، وتمّ إجراء الدراسة بناءً على مجموعة بيانات شاملة تمّ جمعها من 133 دولة، وأوضحت النتائج أنّ هناك علاقة سلبية دالة إحصائياً بين التهرب الضريبي وتبني الرقمنة من قبل الشركات والأفراد، كما أوضحت النتائج أنّ الرقمنة فعّالة للغاية في الحد من التهرب الضريبي في البلدان ذات الفساد المنخفض مقارنة بالبلدان ذات الفساد المرتفع، لذا أوصت الدراسة صناع السياسات باعتماد الرقمنة كأداة فعّالة لردع الجرائم المالية، كما توصي الدراسة بالاستثمار في التكنولوجيا.

- دراسة (أبو العينين، 2023) هدفت إلى توضيح أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي في مصر، والحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وأجريت على عينة عددها 195 عضو هيئة تدريس بالجامعات المصرية وأكاديمية السادات، والعاملين بمصلحة الضرائب، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري في ضوء رؤية مصر 2030، كما أنّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي في مصلحة الضرائب والحد من التهرب الضريبي في البيئة المصرية.

- دراسة (محمود، 2024) هدفت إلى بيان دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي، وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة المتمثلة في العاملين بمصلحة الضرائب بمدينة طبرق، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، وعليه أوصت الدراسة بضرورة إتمام عملية التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الراهنة داخل مصلحة الضرائب من خلال التحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني، كما أوصت بالتدريب والتطوير للعاملين بالمصلحة.

- دراسة (عباس، 2024) استهدفت تحليل أثر استخدام الفاتورة الإلكترونية على رفع جودة التحاسب الضريبي، والحد من التهرب الضريبي في العراق، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تكونت من 252 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ الفاتورة الإلكترونية تساهم في الحد من مخاطر التهرب الضريبي، كما يوجد أثر معنوي بين تطبيق الفاتورة الإلكترونية ورفع جودة التحاسب الضريبي، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ الفاتورة الإلكترونية تساعد في تحسين دقة المعلومات، فضلاً عن ضمان توريد الضريبة على القيمة المضافة للخزينة العامة للدولة، وعليه أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الفاتورة الإلكترونية والاستفادة من مزايا التحول الرقمي، لرفع جودة التحاسب الضريبي في العراق.

- دراسة (الدمرداش، 2024) هدفت إلى الكشف عن أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي، وأجريت الدراسة على مصلحة الضرائب العامة بجمهورية مصر العربية، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددها 384 مفردة، تتمثل في وظيفة مأمور لمصلحة الضرائب المصرية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ هناك أثر إيجابي لزيادة تطبيق التحول الرقمي على تحسين الحصيلة الضريبية، وذلك من خلال تخفيض حالات التهرب الضريبي.

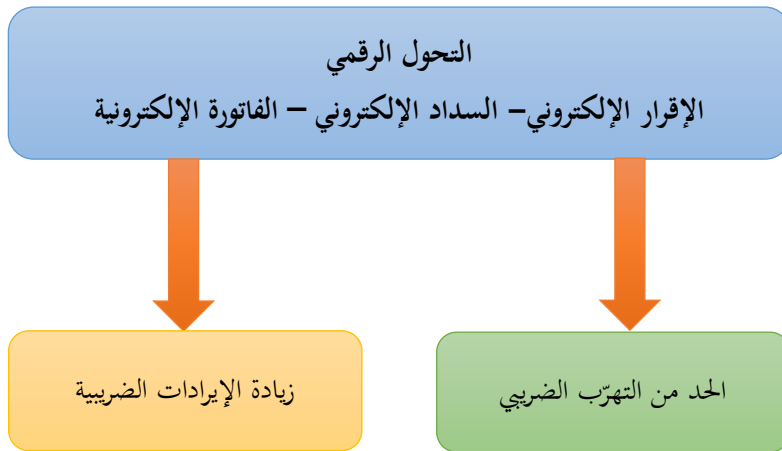
6. التعليق على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

ركزت الدراسات السابقة التي تمّ استعراضها على العديد من الموضوعات المتعلقة بالتحول الرقمي، والتهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية، فمنها من ركز على التحديات التي تعيق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية (التجارة الإلكترونية) (إبراهيم، 2021)، ومنها من ركز على إبراز أهمية استخدام التحول الرقمي ودوره في الحد من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى بيان المزايا والتحديات المتوقع حدوثها من استخدام التقنية (الصبيحي، 2022)، بينما منها من ركز على أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي من خلال نظام الفحص الضريبي (الميهي، وآخرون، 2022)، وفي نفس السياق ركزت دراسة (عباس، 2024) على أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي ولكن من خلال استخدام نظام الفاتورة الإلكترونية، أما دراسة (Yamen, et al., 2023) فركزت على أثر تبني الرقمنة على التهرب الضريبي، واستخدمت مؤشر تبني الرقمنة للبنك الدولي لقياس مستوى تبني الرقمنة، ومن جانب آخر هناك دراسات ركزت على سبل تحسين وتطوير النظام الضريبي للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية (أبو العنين، 2023؛ محمود، 2024). وتتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في كونها تدرس دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية، كما اتفقت مع دراسة (أبو العنين، 2023) في اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي لعرض موضوع البحث، إلا أنّ ما يميزها عن تلك الدراسات دراسة أثر التحول الرقمي من خلال ثلاث تقنيات (الإقرار الضريبي الإلكتروني- السداد الإلكتروني- الفاتورة الإلكترونية)، بالإضافة إلى أنّها من الدراسات النادرة في البيئة الليبية، حيث يُعدّ موضوع التحول الرقمي من الموضوعات الحديثة نسبياً في البيئة الليبية.

7. متغيرات البحث

في ضوء مشكلة البحث ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث فإنّ متغيرات البحث تتمثّل في المتغير المستقل وهو التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - السداد الإلكتروني - والفاتورة الإلكترونية)، أمّا المتغيرات التابعة فتتمثّل في: التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية. والشكل التالي يوضح المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للبحث.

الشكل (1) متغيرات البحث



المصدر: من إعداد الباحثين

8. فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه تمّ صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الصفريّة الأولى: "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي"

ولاختبار هذه الفرضية تمّ صياغة الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

الفرضية الصفريّة الفرعية الأولى: "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي."

الفرضية الصفريّة الفرعية الثانية: "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية لزيادة الإيرادات الضريبية في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي."

الفرضية الصفريّة الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين." ولاختبار هذه الفرضية تمّ صياغة الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

الفرضية الصفريّة الفرعية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين."

الفرضية الصفريّة الفرعية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية لزيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين."

9. حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: وتتمثّل في دراسة دور التحول الرقمي (الإقرارات الإلكترونية- والسداد الإلكتروني- والفاتورة الإلكترونية) في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.
- الحدود المكانية: وتتمثّل في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي.
- الحدود البشرية: وتتمثّل في موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي.

10. الإطار النظري للبحث:

سيتم في هذا الجزء التطرق إلى التحول الرقمي ودوره في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

10-1 التحول الرقمي:

10-1-1 ماهية التحول الرقمي:

يشير مفهوم التحول الرقمي إلى تحويل وتطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي والحكومي والتجاري من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الرقمية والإلكترونية، كما يتضمن التحول الرقمي استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة مثل الحوسبة السحابية Cloud Computing، والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence، وإنترنت الأشياء Things Internet، وتحليلات البيانات الضخمة Big Data وغيرها من التقنيات، مما يتيح الفرصة لظهور نماذج أعمال جديدة مثل المنصات الرقمية (إبراهيم، 2021).

تعددت التعريفات لمفهوم التحول الرقمي، حيث عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنه "النتيجة لعملية تحويلية جلبتها المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة وموحدة على نطاق واسع، وأدت إلى تحسين العمليات التجارية، وتعزيز الابتكار في جميع قطاعات الاقتصاد."

كما عرّف أبو سمرة (2019) التحول الرقمي على أنه: "عملية انتقال الشركات إلى نماذج وأساليب عمل معقدة تعتمد على التقنيات الرقمية لدعم وابتكار الجديد، بحيث يقدم منتجات وخدمات، وتوفير قنوات جديدة للتسويق، وفرص عمل تزيد من قيمة منتجاتها سواء كانت سلعاً أو خدمات."

أما Chen, et al (2024) فعرفوا التحول الرقمي على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تبني التقنيات الرقمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والتجارية والحكومية، من أجل تحسين الإنتاجية والأداء، وتحسين الخدمات، وتوفير التكلفة وزيادة التنافسية والكفاءة."

من التعريفات السابقة يمكن استنتاج أنّ التحول الرقمي هو عملية انتقال نماذج الأعمال من اليدوي إلى الرقمي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات؛ لغرض تقليل الأخطاء، وتخفيض الوقت والجهد والتكلفة، وبالتالي تحسين الأداء والإنتاجية والتنافسية.

10-1-2 التحول الرقمي في المجال الضريبي:

نظراً لأهمية التحول الرقمي وما يتضمنه من مزايا لجأت الحكومات في العديد من بلدان العالم إلى حث الوحدات الحكومية بما فيها مصلحة الضرائب لتبني تقنيات التحول الرقمي، حيث يؤدي التحول الرقمي دوراً أساسياً في تحديث الفحص والتهرب الضريبي عن طريق رقمنة النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات الضريبية، وهذا سيساعد على تحسين دقة وكفاءة التحصيل، كما أنه سيُمكن إدارة الضرائب من اكتشاف التهرب الضريبي بشكل أسرع، وتجميع بيانات أكثر دقة، وبذلك تصبح مصلحة الضرائب مستودعات لكم هائل من البيانات، مما سيمُنحها دوراً مركزياً في صياغة السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يساعد صانعي القرار على مراجعة المعاملات التي تتم في الاقتصاد، وإتاحة إمكانية التنبؤ على نحو أفضل، وتبسيط التعامل بين الممولين ومسؤولي الضرائب، من خلال ربط أنظمة المحاسبة بالمنصات التي تتيحها إدارة الضرائب، كما ستجعله أكثر شفافية وسهولة في الاستعمال

(عباس، 2024).

10-1-3 أهداف تطبيق التحول الرقمي في مصلحة الضرائب:

- هناك مجموعة من الأهداف العامة لتطبيق منظومة التحول الرقمي على مصلحة الضرائب وهي كالآتي (محمود، 2024: 154):
- أ. بناء نظام رقمي متكامل ورفع كفاءة وفاعلية المنظومة الضريبية بما يضمن حصر المجتمع الضريبي بشكل صحيح مع التأكد من تطبيق العدالة الضريبية.
 - ب. ضمان استمرارية تمويل الخزانة العامة للدولة وزيادة الإيرادات الضريبية.
 - ج. العمل على زيادة المتعاملين مع منظومة الضرائب من خلال أحدث الوسائل الإلكترونية وتوفير طرق للتواصل بسهولة أكثر.
 - د. المحافظة على موارد المؤسسة الضريبية والعمل على زيادة الإيرادات والمتحصلات وكشف حالات عدم الالتزام والحد من التهرب الضريبي من خلال توجه الحكومة نحو تطبيق الفاتورة الإلكترونية.
 - هـ. ضرورة وجود ثقة متبادلة بين الممولين ومصلحة الضرائب ونشر الوعي الضريبي لدى الممولين.
 - و. التحول الرقمي في مصلحة الضرائب يؤدي إلى تحسين بيئة العمل وزيادة درجة الرضا الوظيفي لدى العاملين بها.

10-2 التهرب الضريبي:

10-2-1 مفهوم التهرب الضريبي

يعرّف التهرب الضريبي بأنه: "سلوكاً غير مشروع يرتكبه شخص ذي صفة (الممول)، بهدف التخلص من أداء الضريبة المستحقة عليه، سواء كان ذلك التخلص كلياً أو جزئياً، وغالباً ما يقع هذا السلوك اللامشروع بطرق احتيالية، لذلك شدد المشرّع العقوبات المقررة على هذه الجريمة" (صوطة، وطرشون، 2024: 39).

ويعرّف التهرب الضريبي أيضاً على أنّه: "عمل متعمد يستخدم فيه دافعو الضرائب وسائل احتيالية للهروب من دفع الضرائب" (Yamen, et al., 2023: 2).

كما عرّفه (العربي، عبيد، 2017) على أنّه: "عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه، سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر المالية، أو من خلال استخدام

وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة." مما سبق يتضح أنّ مفهوم التهرب الضريبي يشير إلى استخدام الأفراد أو الشركات لطرق غير شرعية أو حتى غير أخلاقية لتقليل ما يتعين عليهم دفعه من ضرائب، كما يتضمن تجاهل أو تقليل الإيرادات المحصلة أو تضخيم المصاريف، أو من تسجيل دخل غير حقيقي، أو عدم الإفصاح عن المصادر الحقيقية للدخل المحقق، كما يُعدّ التهرب الضريبي مخالفة قانونية يترتب عليها تداعيات وعقوبات قانونية، فضلاً عن أنّه يضر بسمعة الفرد أو الشركة، ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدولة، ولتجنب ذلك يُنصح بالالتزام بالتشريعات الضريبية والتعاون مع الجهات المختصة.

10-2-2 أسباب التهرب الضريبي:

يرجع التهرب الضريبي إلى أسباب اقتصادية وإدارية، وأخرى تشريعية واجتماعية، وفيما يلي شرح لتلك الأسباب (الدمرداش، 2024):

أ. **ضعف الإدارة الضريبية:** تتمثل الإدارة الضريبية السلطة التنفيذية التي يقع على عاتقها مسؤولية تطبيق القوانين، وهي مسؤولة عن اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية اللازمة، وذلك بسبب احتكاكها المباشر مع الواقع الضريبي، وهي بذلك تواءم بين الجانبين التشريعي والتنفيذي، ومن ثم فإنّ ضعف الإدارة الضريبية وعجزها عن كشف سبل التهرب يُعدّ من الأسباب المهمة التي تحفز الممولين على التهرب الضريبي.

ب. **الفساد الإداري:** تُعدّ ظاهرة الفساد الإداري من أكبر المشكلات التي تواجه الدول في كيفية الضبط والسيطرة على إيراداتها الضريبية، إذ أنّ انتشار تلك الظاهرة يعني أنّ جزء من الإيرادات الضريبية لن يدخل الموازنة العامة للدولة، ويُعدّ الفساد أحد المنافذ المستخدمة من قبل المتهربين عن طريق عدم إدراج أسمائهم في السجلات لدى مصلحة الضرائب.

ج. **انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي:** يعتمد الموظف بشكل أساسي على ما تقدمه الدولة من رواتب ومكافآت مادية أو معنوية من أجل تلبية متطلبات حياته، ومادامت هذه المزايا تمثل المورد المالي للعمل الوظيفي، والأساس الذي يعتمد عليه الموظف فإنّه يجب الاهتمام بهذا الجانب، وعدم إهماله وإعادة النظر في تحديده وتعديله في ضوء الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك قامت أغلب الدول المتقدمة على وجه التحديد بدعم العاملين بالضرائب من الناحية المادية والمعنوية، حتى أصبحت وظائفهم من أرقى

الوظائف في الدولة.

10-2-3 دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية:

أشارت دراسة كل من (الدمرداش، 2024؛ محمود، 2024)، إلى أنّ تطبيق تقنيات التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، ويحد من التهرب الضريبي ويدعم الموازنة العامة للدولة، من خلال اتباع مجموعة من التقنيات التي تساعد في تحديث العمل في مصلحة الضرائب، وهذه التقنيات تتمثل في تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية، ومنظومة السداد الإلكتروني، ومنظومة الفاتورة الإلكترونية التي تساعد على الامتثال، وبالتالي تساعد على زيادة الإيرادات الضريبية، كما أكد الصبيحي (2022) أنّ التحول الرقمي يُعدّ وسيلة معاصرة ومتطورة للحد من التهرب الضريبي، والمخاطر المتعلقة به في بيئة العمل، كما أضاف بأنّ قدرة المستخدمين وكفاءتهم الوظيفية في استخدام التكنولوجيا المتطورة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الوعي الضريبي لدى الممولين وبالتالي تحقق نوع من العدالة الضريبية.

فيما يلي استعراض لتلك التقنيات ودورها في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية:

أولاً: دور منظومة الإقرارات الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية:

الإقرار الإلكتروني هو نموذج تمّ تصميمه من مصلحة الضرائب لجمع المعلومات عن نشاط الممول، ويقوم الممول بإعادة تقديمه للمصلحة سنوياً، ويشتمل على المعلومات المالية وغير المالية حول الدخل والثروات التي يحققها الممول، وتعتمد عملية التحاسب في تحديد الوعاء الضريبي والضريبة المستحقة على ما يقدمه ويقر به الممول من معلومات عن صافي دخله، والضريبة المستحقة عليه، ويرفق به المستندات المؤيدة له كما يمكن توضيح خصائص تطبيق نظام الإقرارات الإلكترونية على النحو الآتي: (خليفة، 2022)

1. تقليل العبء على الممولين من خلال تيسير عملية ملء وتقديم الإقرار الضريبي، حيث يتيح القدرة على ملء الإقرارات إلكترونياً عبر الإنترنت.

2. تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان.
3. إنّه نظام يتيح للعميل تسجيل فواتير المبيعات والمشتريات متضمنة رقم التسجيل الضريبي للبائع والمشتري.

ثانياً: دور منظومة السداد الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية:

يُعدّ دفع الضرائب أمراً بالغ الأهمية بين الممولين -خاصة الشركات- وبين مصلحة الضرائب، وتتمثل أهميته في أنّه يتم حصر الممولين وفحصهم دون أن يتم ربط وتحصيل الضريبة، كما أنّ الدفع الإلكتروني يعني وفاء الممول بدفع ما بذمته من مستحقات ضريبية إلى مصلحة الضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية سواء أكانت أوراقاً تجارية إلكترونية أو نقوداً إلكترونية أو بطاقات الائتمان أو أي وسائل إلكترونية أخرى يتم الوفاء بها عبر الإنترنت (الميهي، وآخرون، 2022).

ثالثاً: دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية:

لجوء الدولة إلى تطبيق تقنيات التحول الرقمي في مصلحة الضرائب ليس الغرض منه فرض ضرائب جديدة، أو زيادة نسبة الضرائب المفروضة، ولكن الهدف منه هو التحصيل الضريبي المفروض بشكل صحيح، عن طريق إيجاد وسائل جديدة لتطبيق القانون الضريبي على الجميع وبشكل عادل، وعليه فإنّ للفاتورة الإلكترونية أثر كبير على زيادة كفاءة المعلومات التي تقدمها، وتعمل على رفع جودة الأعمال الضريبية لعل أهمها: (عباس، 2024)

1. إنّ العمل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية يساعد في القضاء على كافة المشاكل والمنازعات الضريبية بشأن عملية التقدير الجزائي.
2. تساعد على إعداد وتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، حيث تقوم منظومة الفاتورة الإلكترونية بإعداد الإقرار الضريبي للممول وعرضه عليه، وذلك للحصول على الموافقة أو عدم الموافقة، وكذلك تسعى لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية والحفاظة على أموال الخزانة العامة للدولة من الضياع.

11. منهجية البحث:

11-1 منهج البحث: تمّ اتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي حيث يتم استعراض الموضوع بصفة عامة من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة، من كتب ومقالات وأطروحات، لكي تصل إلى البيئة الخاصة بموضوع البحث، وتشتق الفرضيات التي تمثل الحلول الممكنة لمشكلة البحث، ثم تختبر تلك الفرضيات من خلال المنهج الاستقرائي لتصل إلى النتائج المطلوبة، ومحاولة تعميمها.

11-2 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي في إدارات الحاسبة والجباية وتقنية المعلومات والبالغ عددهم (185) مفردة، وبناءً على جدول Krejcie & Morgan، فإنّ حجم العينة يبلغ 123 مفردة، وقاما الباحثان بتوزيع عدد 123 استمارة استبيان على المبحوثين، استرجع منها 101 استمارة، وتمّ استبعاد 10 استمارات كونها غير صالحة للتحليل، بينما 91 استمارة كانت صالحة للتحليل، وهي تمثل 74% من العينة.

11-3 أداة جمع البيانات:

استخدم الباحثان استمارة الاستبيان لجمع البيانات المطلوبة من عينة الدراسة، وتمّ تقسيم استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول ويتضمن البيانات الديموغرافية للمبحوثين (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة). أمّا الجزء الثاني من الاستمارة فيتضمن دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي ويشتمل على 17 فقرة، بينما الجزء الثالث يشتمل على 7 فقرات تمثل دور التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية. وصممت إجابات هذه الفقرات على أساس مقياس ليكرت الخماسي، وبالأسلوب الإيجابي، وأعطيت درجات تبدأ من 5 (موافق بشدة) إلى 1 (غير موافق بشدة)، وتمّ تحديد اتجاه آراء المبحوثين بناءً على طول الفئة، والتي تمّ احتسابها على أساس (أكبر قيمة-أقل قيمة) / أكبر قيمة = $5 - 5/1 = 5/4 = 0.8$ فتصبح كما هو مبين في الجدول رقم (1).

الجدول (1): فترات اتجاه الإجابة بحسب مقياس ليكرت الخماسي لمحاور البحث

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الإجابة	1	2	3	4	5
فترات الإجابة	1 - 1.79	1.80 - 2.59	2.60 - 3.39	3.40 - 4.19	4.20 - 5
الوزن النسبي	0.20 - 35.8	36 - 51.8	52 - 67.8	68 - 83.8	84 - 100

11-4 معاملات الثبات والصدق لأداة البحث

11-4-1 الاتساق الداخلي لأداة البحث:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقاما الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أبعاد الاستمارة والدرجة الكلية للبعد نفسه.

الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول

(الحد من التهرب الضريبي والدرجة الكلية للبعد)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط ليبرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تقليل وقت وجهد الممولين في إعداد الإقرار الضريبي.	0.587	دالة عند مستوى 0.01
2	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإقرارات الضريبية.	0.378	دالة عند مستوى 0.01
3	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تسهيل عملية الفحص الضريبي.	0.557	دالة عند مستوى 0.01
4	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى سرعة تحصيل ضريبة الإقرار.	0.451	دالة عند مستوى 0.01
5	تطبيق منظومة السداد الإلكتروني يساعد على تحقيق رضا الممولين عن الخدمات الضريبية.	0.628	دالة عند مستوى 0.01
6	تطبيق منظومة السداد الإلكتروني يساعد على زيادة الامتثال الضريبي للممولين.	0.620	دالة عند مستوى 0.01
7	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساعد على تخفيض وقت معالجة البيانات.	0.544	دالة عند مستوى 0.01
8	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساعد على تخفيض إجراءات معالجة المعاملات الضريبية.	0.566	دالة عند مستوى 0.01

9	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية سوف يلزم المسجلين بما بقواعد هذه المنظومة.	0.494	دالة عند مستوى دلالة 0.01
10	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساهم في الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية.	0.637	دالة عند مستوى دلالة 0.01
11	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يسهل من عملية إعداد الإقرارات الضريبية.	0.593	دالة عند مستوى دلالة 0.01
12	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يلائم كافة الممولين من حيث الإجراءات الأمر الذي يحد من الاقتصاد الموازي وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.	0.567	دالة عند مستوى دلالة 0.01
13	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساعد في عملية إجراء التحاسب الضريبي للممولين بشكل دوري وسنوي، مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي.	0.689	دالة عند مستوى دلالة 0.01
14	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساهم في زيادة الوعي الضريبي لدى الممولين، مما يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.	0.761	دالة عند مستوى دلالة 0.01
15	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يقلل من التدخل البشري في استغلال المكلفين ضريبياً وبالتالي يحد من التهرب الضريبي.	0.519	دالة عند مستوى دلالة 0.01
16	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يزيد من وعي المتهربين بالقواعد الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها الدولة من تحصيل الضرائب.	0.699	دالة عند مستوى دلالة 0.01
17	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُفعل نظام العقوبات الضريبية لحالات التهرب الضريبي مما يؤدي إلى الحد منها.	0.662	دالة عند مستوى دلالة 0.01

يوضح جدول رقم (2) معامل الارتباط لبيرسون بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية للبعد، والذي يبيّن أنّ معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $(0.01=\alpha)$ وبذلك يُعدّ البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني
(زيادة الإيرادات الضريبية والدرجة الكلية للبعد)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط ليبرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساعد الممولين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية.	0.762	دالة عند مستوى دلالة 0.01
2	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يجعل المعاملات الضريبية بين الممول والإدارة الضريبية تتسم بالشفافية، مما يعكس على تحصيل الإيرادات الضريبية.	0.765	دالة عند مستوى دلالة 0.01
3	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُحسن العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.	0.750	دالة عند مستوى دلالة 0.01
4	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُسرّع من اكتشاف المخالفات المرتكبة مع فرض عقوبة على مرتكبيها، مما يؤدي إلى الزيادة في الإيرادات الضريبية.	0.640	دالة عند مستوى دلالة 0.01
5	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يزيد من كفاءة العمل ويقلل من الأخطاء وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.	0.736	دالة عند مستوى دلالة 0.01
6	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يرفع من أداء موظفي مصلحة الضرائب وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.	0.717	دالة عند مستوى دلالة 0.01
7	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساهم في تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي وبالتالي نجاح مصلحة الضرائب في ربط الضريبة، مما يزيد من تحصيل الإيرادات الضريبية.	0.766	دالة عند مستوى دلالة 0.01

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية للبعد، والذي يبيّن أنّ معاملات الارتباط المبيّنة دالة عند مستوى معنوية $(\alpha=0.01)$ وبذلك يُعدّ البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

11-4-2 معامل ثبات وصدق أداة البحث:

تمّ حساب ثبات مقياس البحث ومعاملات الصدق الذاتي باستخدام اختبار Cronbach's Alpha)، وتظهر قيم معاملات الثبات والصدق للمتغيرات في الجدول (4).

الجدول (4): قيم معامل الثبات ودرجة الصدق الذاتي لمتغيرات البحث

اسم المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
الحد من التهرب الضريبي	0.764	0.874
زيادة الإيرادات الضريبية	0.856	0.925
دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية	0.843	0.918

يتبين من الجدول رقم (4) أنّ معاملات الثبات لمتغيرات البحث تتراوح ما بين (0.764 – 0.856)، ومعاملات الصدق الذاتي تتراوح ما بين (0.874 – 0.925)، كما بلغ معامل الثبات للمقياس الكلي (0.843)، ومعامل الصدق الذاتي بلغ (0.918) وبالتالي يُعدّ الاستبيان أداة صادقة لما وضع لقياسه، ويتمتع بدرجة ثبات مقبولة مقارنة بالمستوى المقبول (0.60).

5-11 اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov Test:

تُعدّ البيانات تتبعاً للتوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، والجدول رقم (5) يبيّن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث.

الجدول (5): اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov- Smirnov Test)

لمتغيرات البحث

المتغيرات	Z	Sig.
دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي	1.064	0.207
دور التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية	1.107	0.172
المقياس ككل	1.003	0.267

يتضح من الجدول رقم (5) المبين أعلاه أنّ بيانات متغيرات البحث تتبع التوزيع الطبيعي.

6-11 وصف البيانات الديموغرافية

تمّ تفرّيع بيانات العينة حسب المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، وفق الجدول رقم (6).

الجدول (6) توزيع مفردات عينة البحث حسب المتغيرات الديموغرافية

النسبة %		العدد	البيان	
1.1	1	دكتوراه	المؤهل العلمي	
15.4	14	ماجستير		
75.8	69	بكالوريوس أو ما يعادلها		
7.7	7	ثانوية عامة أو ما يعادلها		
100%	91	الإجمالي		
13.2	12	رئيس قسم	المسمى الوظيفي	
86.8	79	موظف		
100%	91	الإجمالي		
46.2	42	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	
6.6	6	من 5 – 10 سنوات		
4.4	4	من 10 – أقل من 15 سنة		
42.9	39	من 15 سنة فما فوق		
100%	91	الإجمالي		

يلاحظ من الجدول رقم (6):

1. أنّ عدد المشاركين من حملة البكالوريوس بلغت نسبتهم (75.8) وهي النسبة الأكبر، يليهم حملة الماجستير بنسبة (15.4)، مما يعني أنّ النسبة الأكبر من موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي هم من حملة الشهادات الجامعية، وبالتالي لا بد وأن تكون لهم الخبرة العلمية بالتحول الرقمي ودوره في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.
2. أنّ أعلى نسبة مشاركين في البحث هم من الموظفين، حيث بلغت نسبتهم (86.8)، وهم المعنيين بتطبيق تقنيات التحول الرقمي في مصلحة الضرائب في مدينة بنغازي.
3. أنّ أغلب المشاركين هم من ذوي الخبرة التي تقل عن 5 سنوات، مما يعني أنّ مصلحة الضرائب تُعنى بتعيين الخريجين من الجامعات الليبية، حيث بلغت نسبة مشاركتهم (46.2)، يليهم ذوي الخبرة التي تفوق 15 سنة.

7-11 وصف متغيرات البحث:

توضح الجداول من رقم (7) إلى رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات متغيرات البحث.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير الحد من التهرب الضريبي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
1	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تقليل وقت وجهد الممولين في إعداد الإقرار الضريبي.	4.26	0.697	85.2	موافق بشدة
2	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإقرارات الضريبية.	3.89	0.767	77.8	موافق
3	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تسهيل عملية الفحص الضريبي.	3.96	0.906	79.2	موافق
4	تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى سرعة تحصيل ضريبة الإقرار.	4.04	0.759	80.8	موافق
5	تطبيق منظومة السداد الإلكتروني يساعد على تحقيق رضا الممولين عن الخدمات الضريبية.	3.71	0.873	74.2	موافق
6	تطبيق منظومة السداد الإلكتروني يساعد على زيادة الامتثال الضريبي للممولين.	3.86	0.877	77.2	موافق
7	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية ساعد على تخفيض وقت معالجة البيانات.	4.16	0.793	83.2	موافق
8	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساعد على تخفيض إجراءات معالجة المعاملات الضريبية.	4.12	0.697	82.4	موافق
9	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية سوف يلزم المسجلين بها بقواعد هذه المنظومة.	4.03	0.623	80.6	موافق
10	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يساهم في الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية.	3.99	0.723	79.8	موافق
11	تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يسهل من عملية إعداد الإقرارات الضريبية.	4.00	0.760	80.0	موافق
12	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يلائم كافة الممولين من حيث الإجراءات الأمر الذي يجد من الاقتصاد الموازي وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.	3.78	0.786	75.6	موافق
13	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساعد في عملية إجراء التحاسب الضريبي للممولين بشكل دوري وسنوي، مما يؤدي إلى تقليل فرص التهرب الضريبي.	3.99	0.782	79.8	موافق
14	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساهم في زيادة الوعي الضريبي لدى الممولين، مما يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.	3.90	0.775	78.0	موافق

15	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يقلل من التدخل البشري في استغلال المكلفين ضريبياً وبالتالي يحد من التهرب الضريبي.	4.08	0.763	81.6	موافق
16	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يزيد من وعي المتهربين بالقواعد الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها الدولة من تحصيل الضرائب.	3.66	0.872	73.2	موافق
17	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُفعل نظام العقوبات الضريبية لحالات التهرب الضريبي مما يؤدي إلى الحد منها.	4.34	0.385	86.8	موافق بشدة
	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي	3.99	0.598	79.8	موافق

يتضح من الجدول رقم (7) أنّ الفقرة (تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُفعل نظام العقوبات الضريبية لحالات التهرب الضريبي مما يؤدي إلى الحد منها)، والفقرة (تطبيق منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تقليل وقت وجهد الممولين في إعداد الإقرار الضريبي) وقعتا في مستوى موافق بشدة، أما باقي الفقرات فجميعها تقع في مستوى موافق، وهو ما جعل المتغير (دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي) يقع في مستوى موافق.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير زيادة الإيرادات الضريبية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	اتجاه الإجابة
1	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساعد الممولين على الوفاء بالتزاماتهم الضريبية.	4.01	0.837	80.2	موافق
2	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يجعل المعاملات الضريبية بين الممول والإدارة الضريبية تتسم بالشفافية، مما ينعكس على تحصيل الإيرادات الضريبية.	3.99	0.707	79.8	موافق
3	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُحسن العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.	3.90	0.761	78.0	موافق
4	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يُسرع من اكتشاف المخالفات المرتكبة مع فرض عقوبة على مرتكبيها، مما يؤدي إلى الزيادة في الإيرادات الضريبية.	3.91	0.725	78.2	موافق

5	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يزيد من كفاءة العمل ويقلل من الأخطاء وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.	3.98	0.715	79.6	موافق
6	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يرفع من أداء موظفي مصلحة الضرائب وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية	4.02	0.760	80.4	موافق
7	تطبيق التحول الرقمي (الإقرار الإلكتروني - والسداد الإلكتروني - الفاتورة الإلكترونية) يساهم في تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي وبالتالي نجاح مصلحة الضرائب في ربط الضريبة، مما يزيد من تحصيل الإيرادات الضريبية.	4.09	0.725	81.8	موافق
	دور التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية	3.99	0.548	79.8	موافق

يتضح من الجدول رقم (8) أنّ جميع فقراته تقع في مستوى موافق، وبالتالي وقع المتغير (دور التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية في مستوى موافق).

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث

الرقم	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تجاه الإجابة
1	الحد من التهرب الضريبي	3.99	0.598	موافق
2	زيادة الإيرادات الضريبية	3.99	0.548	موافق
3	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية	3.99	0.526	موافق

يتضح من الجدول رقم (9) أنّ جميع المتغيرات تقع في مستوى موافق بنفس المتوسط الحسابي وهو (3.99).

11-8 اختبار فرضيات البحث:

11-8-1 اختبار الفرضية الصفرية الأولى: "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية للحد

من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي".
ولاختبار الفرضية الصفرية الأولى تمّ اختبار كل من الفرضية الصفرية الفرعية الأولى "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي"، والفرضية الصفرية الفرعية الثانية "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية لزيادة

الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي" وذلك باستخدام اختبار One Sample T- test والجدول رقم (10) يبيّن نتائج الاختبار.

الجدول (10) نتائج اختبار One Sample T- test لمتوسطات عينة البحث

القرار	قيمة Sig	قيمة t	المتغيرات
رفض H_0	0.000	15.751	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي
رفض H_0	0.000	17.150	دور التحول الرقمي كآلية لزيادة الإيرادات الضريبية
رفض H_0	0.000	17.879	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية

يتضح من الجدول رقم (10) أنّ قيمة P- value أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني رفض كل من الفرضيتين الصفريتين الفرعيتين، وبالتالي رفض الفرضية الصفريّة الأولى "لا يوجد دور للتحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية في مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي" وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد دور للتحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي".

11-8-2 اختبار الفرضية الصفريّة الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الباحثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين"، ولاختبار الفرضية الصفريّة الثانية تمّ اختبار كل من الفرضية الصفريّة الفرعية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الباحثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين"، والفرضية الصفريّة الفرعية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الباحثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية لزيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين"، وذلك باستخدام اختبار One way ANOVA والجدول رقم (11) يبيّن نتائج الاختبار.

الجدول (11) نتائج اختبار One way ANOVA للفروق بين متوسطات آراء عينة البحث

متغير سنوات الخبرة	متغير المسمى الوظيفي	متغير المؤهل العلمي	البيان	
0.155	0.413	0.241	قيمة F	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي.
0.926	0.744	0.867	قيمة Sig	
قبول	قبول	قبول	القرار	
1.885	1.246	1.932	قيمة F	دور التحول الرقمي كآلية لزيادة الإيرادات الضريبية.
0.173	0.267	0.168	قيمة Sig	
قبول	قبول	قبول	القرار	
1.553	1.016	2.143	قيمة F	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.
0.207	0.390	0.101	قيمة Sig	
قبول	قبول	قبول	القرار	

يتضح من الجدول رقم (11) أنّ قيمة P- value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني قبول كل من الفرضية الصفريّة الفرعية الأولى القائلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الباحثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين"، والفرضية الصفريّة الفرعية الثانية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الباحثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية لزيادة الإيرادات الضريبية تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين"، وبالتالي قبول الفرضية الصفريّة الثانية القائلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المبحوثين فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي تعزى للمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين".

9-11 النتائج والتوصيات:

1-9-11 النتائج:

تبين من اختبار فرضيات البحث الصفريّة والفرعية أنّ للتحول الرقمي دوراً مهماً في الحد من التهرب الضريبي، وذلك بتطبيق تقنياته المتعلقة بمجال الضرائب وهي (الإقرار الإلكتروني- والسداد الإلكتروني- الفاتورة الإلكترونية) حيث أوضحت النتائج أنّ تطبيق الإقرارات الضريبية الإلكترونية يؤدي إلى تقليل وقت وجهد الممولين في إعداد الإقرارات الضريبية، كما تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإقرارات الضريبية، وتسهّل عملية الفحص الضريبي، بالإضافة إلى أنّها تؤدي إلى سرعة تحصيل ضريبة الإقرار.

أما فيما يتعلق بالسداد الإلكتروني فبينت النتائج أنه يساعد في زيادة الامتثال الضريبي للممولين، ويحقق رضا الممولين عن الخدمات الضريبية، وبالنسبة للفاتورة الضريبية الإلكترونية، فأوضحت النتائج أنها تساعد في تخفيض وقت معالجة البيانات، كما أنها تساعد في تخفيض إجراءات معالجة المعاملات الضريبية، بالإضافة إلى أنها تساهم في تحقيق الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية، وتساهم تلك التقنيات مجتمعة في إجراء التحاسب الضريبي، وزيادة الوعي الضريبي لدى الممولين.

أما بالنسبة لدور تقنيات التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية فبينت النتائج أن تطبيق تقنيات التحول الرقمي في المجال الضريبي تساعد في زيادة الإيرادات الضريبية بمساهمتها في تبسيط إجراءات التحاسب الضريبي، وسرعة ربط الضريبة وتحصيلها، وكذلك مساهمتها في جعل المعاملات الضريبية أكثر شفافية بين الممولين والإدارة الضريبية، بالإضافة إلى أنها تزيد من كفاءة أداء العمل الضريبي وتقليل الأخطاء، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

كما بينت النتائج أنه لا توجد فروق بين آراء المبحوثين بمصلحة الضرائب بمدينة بنغازي، فيما يتعلق بدور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

11-9-2 التوصيات: بناءً على نتائج البحث وتحقيقاً لأهدافه قدّم البحث التوصيات الآتية:

1. تطوير الإدارة الضريبية بتطوير النظم الإلكترونية وتبني تقنيات التحول الرقمي (الإقرارات الضريبية الإلكترونية- السداد الإلكتروني- والفاتورة الإلكترونية).
2. الاهتمام بالبنية التحتية لنظم المعلومات الإلكترونية بما يحقق أمن المعلومات ويساهم في تحسين أداء الخدمات الضريبية.
3. تدريب وتطوير موظفي الضرائب للرفع من كفاءتهم في استخدام تقنيات التحول الرقمي في المجال الضريبي.
4. التعاون مع المنظّمات الدولية لصياغة نظام ضريبي يلائم التطورات السريعة في الاقتصاد الرقمي.
5. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في رقمنة الخدمات الضريبية.
6. الاهتمام بنشر الوعي الضريبي بين الممولين عن طريق استخدام وسائل الإعلام والورش والندوات العلمية.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم، آمال علي (2021)، "دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية"، مجلة البحوث المالية، جامعة بورسعيد، المجلد (22)، العدد (1): 260-291.
- أبو سمرة، عادل حسن (2019)، "نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030"، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- أبو العينين، أحمد سعد (2022)، "أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - جامعة دمياط، المجلد (4)، العدد (2)، الجزء (2)، 249-206.
- حسن، سيدة أحمد (2023)، "التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية - جامعة المنوفية، المجلد (10)، العدد (2): 373 - 405.
- خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم (2022)، "أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية رؤية 2030" المجلة العلمية للدراسات التجارية، المجلد (14)، العدد (3) 366-325.
- الدمرداش، أحمد عصمت (2024)، أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي وانعكاساته على تحسين الحصيلة الضريبية"، مجلة راية الدولية للعلوم التجارية، المجلد (3)، العدد (2) 11180 - 1060.
- الصبيحي، علاء (2022)، "دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي"، مجلة جامعة البعث، المجلد (44)، العدد (26) 62-43.
- صوطة، كلثوم، وطرشون، خولة (2024)، "دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي: دراسة حالة عينة من الدول العربية للفترة من 2015 - 2020"، رسالة ماجستير، جامعة 8 مايو - الجزائر.
- عباس، دلاور قادر (2024)، "أثر تطبيق الفاتورة الإلكترونية في رفع جودة التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي"، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (54)، 179-158.
- عبد القادر، طارق (2019)، "كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد (52).
- عبد المنعم، هبة، والفران، صبري (2021)، "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية.
- العربي، طارق الهادي، وعبيد، محمد سليمان (2017)، "ظاهرة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي إشارة خاصة للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2015"، مجلة الأستاذ، العدد (12) 30-9.

- القمودي، رائد عبد الرزاق (2023)، "السياسة الضريبية في ليبيا"، مجلة إضاءات، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، العدد (2) 5-7.
- محمود، رقية محمود (2024)، "دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية"، مجلة الجامعي، العدد (39) : 146-172.

- Chen, Y., Fan, Y., & Wu, J. (2024). "Digital Transformation of Business Models: A literature Review and Future Research Directions", Journal of Business Research, No, 122.
- Yamen, A., Coskun, A., & Mersni, H,(2023)."Digitalization and Tax Evasion: Moderation Effect of Corruption". Economic Research, vol (36), no (2): 1-24